

SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for Specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 3، نيسان 2017م.

e-ISSN: 2462-1730

THE IMPORTANCE OF EDUCATION IN HUMAN DEVELOPMENT

أهمية التعليم في التنمية البشرية

أ.د. ذهبية سيدعلي

جامعة الجزائر2

الجزائر

2017م

البريد الالكتروني:dahbisidali@yahoo.fr



ARTICLE INFO
Article history:
Received 18/12/2016
Received in revised form 20/3/2017
Accepted 1/3/2017
Available online 15/3/2017

Abstract

Human development is a process of expanding the educational, as the reaches for his effort and the efforts of others to higher levels of production, income and lives next to a long and healthy human capacity development by providing convenient opportunities for education and increasing expertise.

From here, we decided to have our research subject of human development and education, where is the approach government is primarily interested in improving the quality of human resources in the community, and among the most important human development factors, we find the educational situation where that education in all his ways, and at all levels can not succeed in isolation from development the capabilities of those who support it.

According, we are trying to address in our intervention the subject of the importance of education in human development ,where we show the need of human development to invest in human capacity, and we are trying to answer the extent guaranteed by using those capabilities to the benefit of all and the self, and the extent of extent of elevating human development through education to higher levels human civilization.



ملخّص

تشكل التنمية البشرية عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب، حيث أن الانسان يصل بمجهوده وبمجهود غيره إلى أعلى مستويات الانتاج والدخل وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الانسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

من هنا ارتأينا أن يتناول بحثنا موضوع التنمية البشرية والتعليم، حيث تعتبر منهجا حكوميا بالدرجة الأولى يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع، ومن بين أهم عوامل التنمية البشرية نجد الوضع التعليمي حيث أن التعليم بكل اساليبه وعلى كل مستوياته لا يستطيع ان ينجح بمعزل عن تطوير قدرات القائمين عليه.

وعليه نحاول أن نتناول في مداخلتنا هذه موضوع التنمية البشرية والتعليم، حيث نبين مدى حاجة التنمية البشرية للاستثمار في القدرات البشرية ونحاول أن نجيب عن مدى تكفلها باستخدام تلك القدرات بما يحقق النفع للجميع وللذات، ومدى ارتقاء التنمية البشرية عن طريق التعليم إلى أعلى مستويات الحضارة الانسانية.

مقدمة:

نشأت التنمية كظاهرة مع نشأة البشر المستقل انتاجا لكن لم تؤخذ بأهمية كبيرة من ناحية البحث إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث وضعت إشكاليتها في صورة سؤال انساني بسيط يتمثل في" لماذا هناك شعوب تصبح غنية وأخرى تبقى فقيرة؟ فالتنمية إذن تشكل مفهوما من المفاهيم العالمية في القرن الـ20 باعتباره يهدف إلى إحداث تغيير جذري في مجتمع معين، من أجل اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدّل ضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. ويقصد بالتنمية من الناحية اللغوية على أنها "كلمة مشتقة من النّمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر[1].

أمّا من الناحية الاصطلاحية فتعرف التنمية على أنها " ذلك التخطيط الاجتماعي المقصود والذي يراد به إدخال

(1)-www.Etudiant dz.net/v4 25/01/2011,à12 :15.



أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به إلى رفاهية."[2]ويفهم من خلال هذا التعريف أنه أعطيت الأولوية لمساهمة الدولة على مساهمة الأفراد، فالتنمية عملية مخططة مسبقا. كما تعرف التنمية كذلك على أنها "أفضل استغلال للموارد الطبيعية المادية والبشرية بكفاءة وفعالية، قصد تطوير كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والصحية والثقافية والبيئية؛ وذلك من خلال تضافر الجهود الرسمية والشعبية معا دون تبعية لأي جهة كانت"[3] فالتنمية هي استغلال للموارد بكفاءة من أجل تحقيق تطورات في كل المجالات وذلك بتعاون افراد المجتمع والهيئات الرسمية.

ومن أسباب ظهور التنمية نجد المخلّفات السلبية التي أحدثها الاستعمار من نهب ودمار اقتصادي وبشري، ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة التي مسّت كل المجالات، النّمو السكاني السريع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، انخفاض كبير في معدّلات النّمو الاقتصادي إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة والأمية وسوء المعيشة.

وتهدف التنمية إلى تحقيق الرّفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة، وتتلخص أهداف التنمية في إشباع الحاجات الأساسية وزيادة الدخل القومي، رفع مستوى المعيشة، تقليل في الدخول والثروات، تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي.[4]

وتتأثر الخطط والمستويات التنموية لطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الأهداف؛ حيث يتطلب الأمر توفير المصادر المالية اللازمة ومن مصادر التمويل التنموي: نجد التمويل المحلي والمتمثل في كلّ المصادر المتاحة في القطاعين العام والخاص داخل الاقتصاد الوطني[5]، ومن أهم المصادر المحلية نذكر الأفراد، المؤسسات الخاصة بمختلف أنواعها من خلال الاستثمار المباشر وعمليات الاقتراض وشراء الأسهم والسندات الحكومية إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات متخصصة في التمويل التنموي والاستثمار، المؤسسات الحكومية، التمويل التعاوني من خلال تجمع أفراد أو مؤسسات مالية. وإضافة إلى التمويل المحلي هناك تمويل خارجي والذي يُشكّل كافة مصادر التمويل التي تأتي من

([2])- خليل الجميلي خيري. **التنمية الادارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص14.

([3]). صالح جمال حلاوة وعلي. **مدخل الى عالم التنمية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009،ص22.

([4]). الجمل هشام مصطفى. **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي الوصفي**، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص ص 78-83.

([5]) عبد الحفيظ العوامله نائل. **(ادارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)**، ط1، دار زهران للنشر، الاردن،2010،ص ص 138-140.



خارج الاقتصاد القومي وتتمثل مصادر التمويل الخارجي في الاستثمارات الخاصة الفردية أو المؤسّسية، المؤسسات الاقليمية للتنمية والتعاون والتمويل في المناطق المختلفة من العالم، المصادر الحكومية الثنائية، المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في كافة مجالات التعاون الاقتصادي. [6]

تأخذ التنمية أنواعا مختلفة وهي: التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية، السياسية، البشرية وما يهمنا هنا هو التنمية البشرية التي تعتبر من أحدث أنواع التنمية، حيث أنها تركز على الفرد الذي يمثل الوسيلة، والهدف في نفس الوقت؛ إذ زاد الاهتمام بالمورد البشري من خلال الدخل، الصحة والتعليم الذي يمثّل المحرّك الرّئيسي- عصب التنمية- حيث أصبح أغلب ما تملكه الدول هو ثروتها البشرية لأنه يتوقف عليها تقدّم أو تخلف المجتمعات وقد فرضت التنمية البشرية نفسها على الساحة العالمية منذ التسعينات من القرن العشرين.

ومن هذا المنطلق تتجلى معالم إشكالية هذه الورقة البحثية فيما يلي:

في ما تكمن أهمية التعليم في ظل تحدّيات التنمية البشرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتنمية البشرية، ما هي تحدياتها، وفي ما تكمن معوقاتها؟

2. ما هي العلاقة التي تربط التعليم بالتنمية البشرية؟

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين وهما:

الفصل الأول: ماهية التنمية البشرية، تحدياتها ومعوقاتها.

الفصل الثاني: علاقة التعليم بالتنمية البشرية.



الفصل الأول: ماهية التنمية البشرية، تحدياتها ومعوقاتها

المبحث الأول – ماهية التنمية البشرية:

المطلب الاول– مفهوم التنمية البشرية:

يعتبر الفرد المحرك الأول للإنتاج، حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتماما بالمورد البشري، لاعتباره مصدر ثروة الأمم فهو صانع التنمية "فالتنمية البشرية لا تتمثل تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل والكفاءة فقط؛ بل تشكل أيضا نطاقا أوسع يضم العناصر الاجتماعية النفسية والثقافية كالخصائص الفكرية الضرورية للأفراد والتي تمكّنهم من العيش حياة أغنى"[7]. ولقد عرّفت التنمية البشرية في التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1990 على أنها" عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود ولا تتغير بمرور الوقت ومن أهم هذه الخيارات نذكر:

- العيش حياة طويلة وصحية
- الحصول على المعارف
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة المناسب[8]

وبالإضافة إلى هذه الخيارات هناك خيارات إضافية نوجزها في ما يلي:[9]

- الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية
- الاحساس بالحماية
- فرص الابداع والإنتاج
- احترام الذات وحقوق الانسان

المطلب الثاني–أبعاد التنمية البشرية:

يعتمد دليل التنمية البشرية على مؤشرات كمّية للقياس هي الدخل، التعليم، الصحة ولكن هذه المؤشرات الكمية غير كافية حيث أصبح ضرورة للاهتمام بالمؤشرات النوعية للتنمية البشرية وفي مقدمتها: التمكين، الانصاف

---

(7). رشيد أحمد. **ادارة التنمية والتنمية الإدارية**، ط1، دار الشروق، المملكة العربية، 1979، ص8.

(8)-www.google.com :**le rapport sur le développement humain** ,2010,doc de mouhssen Abou ramadan,p12,visité le 12 /09/2012 à15 :00.

(9) ـ منظمة الامم المتحدة للتنمية البشرية. **تقرير التنمية البشرية**،2001، ص17.



والاستدامة وهي عناصر مرتبطة بمقومات حرية الانسان في عيش الحياة الكريمة التي ينشدها نذكر منها الديموقراطية، الحرية، حقوق الإنسان، البيئة، الرفاه ومشاركة المرأة:

أ-الانصاف: أي المساواة في توسيع الخيارات بين الأفراد وهذا يقصد منه ما يلي:

ـ الإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية الأفضل للمجتمع

. الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات

ـ الإنصاف في الحصول على التعليم سواء بين الفقير والغني أو المرأة والرجل، الكبير والصغير

ب –التمكين: ويقصد به إتاحة فرصة كافية لكل الناس لعرض قضاياهم ومشاكلهم في التنمية، في سنة 1995 حيث كان عنوان تقرير التنمية البشرية العالمي "التمكين" وقد أشار إلى أن الحرية البشرية أساسية للتنمية ويجب أن يكون الناس أحرار في ممارسة خياراتهم في ظل أسواق سليمة، ويجب أن يكون لديهم صوت حاسم في رسم الأطر السياسية، كما أشار إلى ضرورة قيام" الحريات السياسية، من خلال مؤشرات مثل المشاركة في تشكيل الأحزاب، النقابات...الخ[10].

ت- الاستدامة: ويقصد بها عدم وجود اختلاف بين الإمكانيات المتاحة للناس في المستقبل عن الإمكانيات المتاحة للناس اليوم، لقد كثر استخدام التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ويعتبر أول من أشار إليها بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987، تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول سنة 1893 برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج ويقصد بها: التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقوّة أجيال المستقبل وكذا التنمية الاقتصادية واجتماعية متوازنة أي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وحماية النظام الحيوي.

المطلب الثالث- أهداف التنمية البشرية:

يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية في النقاط التالية:[11]

- توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع والعمل على القضاء على الأمية والجهل.

([11]) ـ عبد الموجود ابراهيم ابو الحسن. **التنمية وحقوق الانسان**،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،2006، ص222.



-توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة للعمل وهذا خاصة في المناطق الريفية والحضارية وهذا يهدف إلى القضاء على البطالة.

-تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن الـ15 والمرأة الحامل.

-توفير المأوى لأفراد ذوي الدخول المنخفضة.

- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.

-الحد من وطئ الفقر.

-رفع مستوى معيشة الأفراد وهذا لزيادة دخولهم.

-مساعدة الأفراد في تلبية مختلف احتياجاتهم.

-توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

إلا أنه يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية للألفية حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 في الآتي:[12]

1. استئصال الفقر والجوع الشديدين.

2. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل بالغاية هي ضمان للأطفال في كل مكان الصبيان والبنات على نحو مماثل، قادرين بحلول عام 2015 إلى إكمال المقرر التعليمي للمدرسة الابتدائية.

3. الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.

4. تخفيض نسبة وفيات الأطفال بهدف تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سنة المقدار الثلثين من عام 1990 إلى 2015.

5. تحسين صحة الأم بهدف تخفيض معدل وفيات النساء أثناء الحمل والرضع بنسبة ثلاثة أرباع من سنة 1990 إلى سنة 2015.

6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية كنقص المناعة (الايدز أو السيدا، الملاريا وحدوث أمراض أخرى. وهذا بهدف توقيف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة.

7. ضمان الاستدامة البيئية: وذلك قصد دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد.

([12]). منظمة الامم المتحدة للتنمية. **تقرير التنمية البشرية**، 2003، ص ص 1،2.

8. تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية وذلك بهدف مزيد في التطوير لنظام منفتح متوقع السلوك غير تمييزي يشمل الالتزام بالحكم الراشد والتنمية وتخفيض الفقر، وتعكس هذه الأهداف تطلعات الناس لحياة أفضل من خلال سلسلة مختارة من الأرقام والأطر الزمنية الواضحة إذ اتفقت كلّ البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على تحقيقها بحلول عام 2015.

المبحث الثاني– تحديات التنمية البشرية ومعوقاتها:

المطلب الأول– تحديات التنمية البشرية:

يصنف سكان كوكب الأرض وفقا لمقاييس التنمية البشرية لدى الأمم المتحدة إلى أربع حالات:

أ . عالم متقدم اقتصاديا وبشريا.

ب . عالم متقدم بشريا ومتخلف اقتصاديا.

ت .عالم متقدم بشريا وفي سبيله الالتحاق برتب التقدم الاقتصادي.

ث .عالم متخلف اقتصاديا. وفي هذه الحالة الرابعة أو العالم المتخلف فإن مسيرته حول معدّلات أفضل من التنمية البشرية في القرن القادم، تختصرها العديد من التحدّيات والتي تصل إلى درجة الأمراض الاجتماعية المزمنة وتتمثل أهميتها فيما يلي:[13]

أ- الفقر: يمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن القادم حيث نجد حوالي 1.3 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر، وهذا راجع إلى مؤشرات المساعدات الأجنبية الموجهة إلى الدوّل النامية؛ وبالتالي سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية.

ب. الأمية: عند ترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية نجد جزء من الموارد يوجه إلى المأكل والمشرب والملبس، أما الموارد المتبقية والتي من المفترض أن توجه إلى التعليم نجدها تكاد تكون منعدمة، في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية شعار التعليم للجميع، كما نجد في الدول النامية تخلّف في نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة للاحتياجات الاقتصادية العالمية.

([13]) - عبد الموجود ابراهيم ابو الحسن. مرجع سبق ذكره، ص ص 231– 233.



ت. التلوث البيئي: تميزت الدول النامية بانتقادها بمفهوم الأمن البيئي الذي تتمثل في توفير أساليب الحياة الحالية من الأضرار والتلوث وهذا فضلا عن المخلفات السلبية شركات متعددة الجنسيات من توطين التكنولوجيا الملوثة للبيئة والتي لم تجد لها وطنا أفضل من البلدان النامية.

ث. شروط التجارة العالمية: خاصة تلك التي تطبقها دول الشمال على الدول المتخلفة من تدابير حماية وقيود وهي تعتبر شروط غير كافية ولها تأثير سلبي على اقتصاديات البلدان النامية وهذا ما أوضحته مفاوضات سيتال تناقضات العولمة وعدم التوازن بين مصالح الدول المقدمة والدول النامية وهو ما عبّر عنه شعار المتظاهرين في سياتل والذي تمثل "لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة".

ح. عبء التقدم التكنولوجي: إن التقدم التكنولوجي يعتبر تحديا ويمثل عبء ثقيل على عامل الاقتصاد للبلدان النامية؛ حيث اعتبرت التكنولوجيا ورأس المال أهم عوامل الانتاج مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فعلى سبيل المثال: إذا استحدث مصنع ما انتاجيا حديثا باستيراد بعض المعدات المتطورة فإن عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع ذلك النمط الجديد سوف يصحبه استغناء عن العمالة غير الملائمة، وهذا ما يتنافى مع المعايير الأساسية التي تعني مفهوم التنمية البشرية إلى إرسائها؛ وبالتالي فقدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلا مرتهن بقدرة استجابتها للتعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية، وهذا لن يكون إلاّ باعتباره مشارك في منع التقدم وليس مجرد ملتقط لثماره.

المطلب الثاني– معوقات التنمية البشرية: تتمثل معوّقات التنمية البشرية في ما يلي:

أ- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج.

ب - انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم.

ت - انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع.

ث - الافتقاد إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الأفراد.

ج - سوء استغلال وقت الفراغ.

ح - سوء توزيع جغرافيا والتعاون في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع، وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا، ما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية.

إذن التنمية انطلقت من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على الناتج المحلي الاجمالي، والتي كان الفرد البشري مجرد



وسيلة لتحقيق أهداف المفهوم البشري والذي اعتبر الفرد فيه هدفا ووسيلة. فالتنمية البشرية تشكل عملية توسيع خيارات الشعوب والمستهدف بهذا هو أن يتمتع الانسان بمستوى عال من الدخل وبحياة طويلة وصحية إضافة إلى تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم. فقبل التنمية البشرية كان الوعي محدود والأحلام صغيرة والأفكار مقيدة بالمعتقدات البالية والحقوق الضائعة، والاحتياجات الأساسية غير مشبعة لكن بعد التنمية البشرية أصبح الإنسان واسع الفكر والمعرفة متمتع بكرامته وكافة حقوقه الانسانية، أمامه مدى غير محدود من الخيارات في حياته، متقدم في كل شيء وبكل ثقة، كما أن التنمية البشرية تتطلب مجموعة كبيرة وغير محدودة من المؤشرات لتحديد المستوى المحقق وهذه المؤشرات تركز على ثلاثة مؤشرات ألا وهي الدخل، الصحة والتعليم، ويهمنا من هذه المؤشرات في هذه الورقة البحثية مؤشر التعليم وهذا ما سنراه بالتفصيل في الفصل الثاني حيث نبين مدى أهميته في ظل تحديات التنمية البشرية.

الفصل الثاني: التعليم كمؤشر للتنمية البشرية

المبحث الأول– مفهوم التعليم وأهم مؤشراته:

يشكل رأس المال المعرفي الركيزة الأساسية للتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة؛ والتي تعتمد بدرجة كبيرة على التعليم، فالاستثمار في مجال التعليم يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الاهتمام بتكوين القدرات البشرية بواسطة التعليم يهدف الى اكسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية إذ يستمد منها النمو الاقتصادي مادته في انخفاض مستوى الفقر.

المطلب الأول– مفهوم التعليم:

يقصد بالتعليم مجموعة من العمليات والأجهزة والخبرات والجهود المتعلقة بمعرفة الإنسان ومهارته وقدراته وحصيلة خبراته في مجال علمي محدد أو أكثر من مجال. وللتعليم مفهوم شمولي بأشكال ومصادر عديدة تؤدي إلى زيادة معرفته العامة أو التخصصية المختلفة، وبالرغم من جدلية العلاقة بين التعليم والتنمية ألاّ أنهما يربطان بعلاقة ايجابية؛ حيث أن التحسن في أي منهما ينعكس إيجابا على الآخر[14]، نفهم من خلال هذا التعريف أن التعليم

([14])- عبد الحافظ العوامله نائل. مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.



جملة من الخبرات والمهارات والمعارف التي يكتسبها الفرد، كما يعتبر التعليم من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية حيث تناولته أدبيات التنمية البشرية من ثلاث زوايا رئيسية وهي:[15]

1- الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب المعرفة.

2. ربط التعليم باحتياجات السوق.

3. اعتبار التعليم حق انساني يهدف إلى تحسين وضع البشر.

فالتعليم يعتبر أفضل وسيلة للأفراد أجل تحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي، إضافة إلى نوعية التعليم والتي تعتبر مؤشرا عن نوعية القوى العاملة في المجتمع، كما أنه يلعب الدور الهام والرئيسي في التنمية إذ لا يمكن تصور مجتمع لا يستطيع أفراده الإلمام بالقراءة والكتابة وتغلب عليه الأمية أن ينهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويصبح في عداد المجتمعات المتقدمة.

فالتعليم يخلق لدى الفرد القدرة على التغيير والتجديد ويزرع فيه الطموح والابتكار لتحسين مستواه الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم الارتقاء بالمجتمع وتحقيق التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. ولعل المثال الموالي يوضح لنا اللا مساواة التعليمية التي يعاني منها الأطفال في بعض مناطق العالم:[16] ففي المعدل الرسمي يستطيع طفل في الموزمبيق اليوم أن يتوقع الإلتحاق بالتعليم الرسمي لمدة 4 سنوات، أما المولود في فرنسا فسوف ينال 15 سنة من التعليم ذوي المستوى الأرقى، وفي جنوب آسيا يساوي معدل فترة الدراسة ثماني سنوات نصف المدة في بلدان الدخل المرتفع، كما ينهي أقل من ربع أطفال زامبيا دراستهم الابتدائية وهو قادرون على النجاح في اختيارات القراءة والكتابة الأساسية في الوقت ذاته يبقى الحصول على تعليم عالمي، امتياز متاح في المقام الرئيسي لمواطني البلدان ذات الدخل المرتفع، وهذه اللا مساواة التعليمية اليوم هي اللا مساواة الاقتصادية والاجتماعية غدا.

المطلب الثاني: مؤشرات التعليم:

يعد مؤشر التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية فتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطنين يجعلهم أكثر ايجابية في مواجهة قضايا الوطن، ويجعلهم ذو مشاركة أكثر فعالية في برامج التنمية والتعليم ويتكون مؤشر التعليم من معدل القراءة والكتابة لدى البالغين، كما ظهر في التقرير الأول للتنمية البشرية ثم أضيف إليه متوسط

(15)- مراد الدعمة. **التنمية البشرية الانسانية، (بين النظرية والواقع)**، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص109.

(16)- منظمة الامم المتحدة للتنمية. **تقرير التنمية البشرية**، 2005، ص ص24-25.



سنوات التمدرس في تقرير التنمية البشرية 1991 ويمكن تلخيص هذه المؤشرات التعليمية في النقاط التالية:[17]

1ـ نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة.

2ـ نسبة الأميين إلى جملة السكان.

3ـ نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن 15 سنة والذين اشتركوا في برامج غير النظامية أي خارج عن النظام الرسمي.

4ـ نسبة التسرب المدرسي في المراحل الأولى للتعليم.

5ـ نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم النظامي في المراحل المختلفة للتعليم.

6ـ متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس في مراحل التعليم المختلفة.

7ـ متوسط عدد التلاميذ في الفصل في مراحل التعليم المختلفة.

8ـ نسبة السكان الذين يقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد التلاميذ الفصل عن المعدل المقبول في مراحل التعليم المختلفة.

9ـ نسبة التلاميذ في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم والذين يلجأون إلى الدروس الخصوصية.

10ـ نسبة القيدين في مدارس أو معاهد خاصة إلى عملية المقيدين في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم.

المبحث الثاني– الإنفاق على التعليم، أشكال التعليم وأهم أهدافه:

المطلب الأول– مفهوم الإنفاق التعليمي:

يحظى الإنفاق التعليمي أهمية كبيرة من أجل توفير التعليم وتطويره كمّا ونوعا "فالإنفاق التعليمي يمثل كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم والذي ينبغي أن ترفقه توفر موارد حقيقية تمثل متطلبات العملية التطويرية سواء كانت موارد بشرية، أو موارد مادية آلات، أجهزة معدات مستلزمات مادية وغيرها وبدون توفر الموارد الحقيقية (العينية) هذه فإن توفر الموارد المالية الذي يتيح زيادة الإنفاق على التعليم على القدر ذاته المتاح من هذه الموارد الحقيقية لن يؤدي إلى تطور التعليم كما ونوعا"[18]، والإنفاق على التعليم نوعين: التعليم الاستهلاكي، والتعليم الاستثماري، فبالنسبة للتعليم الاستهلاكي فإنه يقسم إلى قسمين وهما:[19]

أـ الاستهلاك الجاري: ويتمثل في المنافع غير المحسوسة التي تنعكس على المتعلم عند تواجده في المدرسة وتلقيه

---

(17) ـ ابراهيم العيسوى. **التنمية في عالم متغير**، ط3، دار الشروق والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص 164-165.

(18) ـ حسن خلف فليح. اقتصاديات التعليم وتخطيطه، ط1، عالم الكتاب الحديث، 2006، ص ص 195-196.

(19) ـ مراد الدعمة. مرجع سبق ذكره، ص109.



العلم.

ب ـ الاستهلاك المستقبلي: يتمثل في جعل المتعلم المستقبلية أكثر فائدة ورضى وهذا الجانب يعتبر التعليم سلعة مثمرة واستثمار في نفس الوقت.

أما الإنفاق الاستثماري فإنه يتمثل بعوائده الخاصة والخارجية فهو يساعد على توليد دخل مستقبلي من خلال تزويد القوى العاملة بمعارات ومعارف تجعلهم قادرين على زيادة طاقتهم الإنتاجية ما يجعلهم يحصلون على مكاسب عالية، أما العوائد الخارجية فأهمها التغيير والتطوير الاجتماعي والثقافي واتساع الأفق الذي يحدثه التعليم في المجتمع.

وعليه فالتعليم يعتبر من أهم الوسائل التي تم من خلالها تنمية القوى البشرية؛ حيث ينعكس اتجاهات النمو الاقتصادي الحديث الطلب المتزايد على التعليم والتدريب والمزيد من المهارات في القوى العاملة فقد أجمع الاقتصاديون القدماء منهم والمحدثون إلى حدّ ما على أن التعليم هو استثمار في البشر، وأصبح ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من أنواع الاستثمار البشري في العملية الانتاجية، ويتضح ذلك فيما كتبه آدم سميث على أهمية التعليم في مواطن كثيرة من كتابه "ثروة الشعوب" فيقول: اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في الواقع في شخصه وكما أن هذه المواهب تعتبر جزءا من ثروة الشخص فإنها أيضا تشكل جزءا من ثروة الأمم التي ينتمي إليها.[20] فآدم سميث في مقولته هذه ركّز على القدرات التعليمية، وأعتبرها ركنا أساسيا في العملية التعليمية التنموية حيث أن التعليم في رأي آدم سميث هو إبراز لقدرات الإنسان وحياته تحت ظل الحرية الرأسمالية التنافسية، واستنادا لهذا الرأي يرى آدم سميث ان المدارس والجامعات يجب أن يكون لها شخصيتها المعنوية المستقلة، كما يرى أن التعليم له أثر في تكوين المواطن الصالح والعامل ذي الانتاجية المرتفعة والمرتفعة والنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره، وعندئذ يستطيع المجتمع أن يرتقي بمواد الثروة التي في حوزته.

المطلب الثاني– أشكال التعليم وأهم أهدافه:

أ ـ أشكال التعليم:

لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية، كما أنه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية البشرية فالتعليم يحتل أهمية كبيرة في خدمة المجتمع والاقتصاد وتطورهما وذلك من خلال إسهامه في كافة

([20]).مصطفى الجمل هشام. مرجع سبق ذكره،ص388.



الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها وسيتم التركيز في هذا المطلب على مختلف أشكال التعليم فيمكن تقسيمه من حيث أشكاله إلى:[21]

. التعليم النظامي، أساسي، ثانوي، عالي)

ـالتعليم غير النظامي (محو الأمية، التدريب، التنمية الذاتية من خلال اكتساب المعارف والمهارات وطاقات جديدة يجهزها الفرد نفسه).

1ـ التعليم النظامي: وهو ذلك التعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المدرسة، وغاليا ما يعرف بالتعليم المدرسي وفي معظم الأقطار يلتحق به الناس بشكل منتظم وهو التعليم الذي يتم توفيره في المدارس والكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية النظامية الأخرى، ويشكل هذا التعليم عادة "سلّما" متواصلا من التعليم الكامل الدوام للأطفال يبدأ في الغالب من عمر الخامسة حتى السابعة ويمتد حتى العشرين أو الخامسة والعشرين سنة، وتتألف الأقسام العليا من هذا السلم في بعض البلدان من برامج منظمة تتراوح ما بين العمل ومتابعة التعليم لبعض من الوقت في مدرسة أو جامعة يطلق على هذه البرامج في هذه البلدان تسمية "النظام الثنائي" (المزدوج) أو أي تسميات أخرى مرادفة وهو النظام الأكثر انتشارا في الوطن العربي. ويتصف التعليم النظامي بما يلي:

أ.لديه عمر مديد.

ب .دروسا كاملة الوقت.

ت .التدرج بخطى منتظمة حتى الحصول على الشهادات الرسمية.

ث . يتبع في العادة الى وزارة خاصة.

ويضم التعليم النظامي عادة على كل من التعليم الأساسي والثانوي والعالي، فالتعليم الأساسي يعد المرحلة الأولى من مراحل التعليم النظامي، ويتم توفيره كحق إنساني لكل أفراد المجتمع ثم يليه التعليم الثانوي والعالي ؛حيث أن هذا النوع من التعليم يمثل أهمية كبيرة في تزويد العاملين بالمعارف والمهارات اللاّزمة.

2 ـ التعليم غير النظامي:

على الرغم من أن له برامج مخططة ومنظمة كما هو الحال في التعليم النظامي فإن الإجراءات المتعلقة

---

(21) . مراد الدعمة. مرجع سبف ذكره، ص ص 113-116.



بالتعليم غير الرسمي، ويقوم كل متعلم بتعليمها لواحد أقل انضباطا من إجراءات التعليم النظامي، فمثلا في الأطفال التي يوجد بين سكانها من لا يعرفون القراءة والكتابة اشتهرت طريقة كل متعلم يعلم أميا بوصفها أسلوبا لمحاربة الأمية في هذه الطريقة يقوم قادة التربية والتعليم بإعداد مادة بسيطة لتعليم القراءة ممن لا يعرف. ويتم هذا التعليم غاليا خارج المدارس النظامية والرسمية، ويشمل محو الأمية والتعليم من الوالدين والاتصال مع الآخرين والتعليم من خلال الخيرة والتدريب الرسمي في الوظيفة فمحو الأمية من الأمور التعليمية المهمة والأساسية فخفض معدلات الأمية في أي بلد يمثل تزايد قدرته على استيعاب التطورات الحديثة واستغلالها على نحو أمثل وقد يتخذ التعليم غير النظامي أشكالا متنوعة: بنى تربوية للأطفال الصغار مراكز تربوية جماعية في المناطق الريفية أو الحضرية دروس محو الأمية للبالغين تدريب تقني ومهني في مكان العمل.

ب ـ أهداف التعليم: يسعى التعليم تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يلي:[22]

أ. إتاحة فرصة أمام الفرد لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي.

ب. غرس قيم ايجابية اتجاه العمل.

ت. تقديم معرفة شمولية للأفراد.

ث. إدراك العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة والتنمية.

وإذا أردنا أن نحقق هذه الأهداف من وراء التعليم فعلينا الالتزام بمجموعة من الشروط نوجزها في بما يلي:

أ.يجب الاهتمام بصفة خاصة بالتعليم الأساسي للقضاء على الأمية.

ب.يجب أن يتم التعليم في جو من الحرية.

ت.يجب أن يتم التعليم بعيدا عن المناهج الأكاديمية الغربية التي لا تتلاءم مناهجها مع احتياجات الدول النامية.

ث.قد يحتاج الأمر إلى صورة ثقافية شاملة في بعض الأحوال.

(22) ـ طارق السيد.**علم الاجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2007، ص 103.



المبحث الثالث– التعليم ورأس المال الفكري:

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات، المعدات)، ولكي يتمكّن المجتمع من زيادة دخله فالاستثمار في رأس المال الطبيعي، وكان يعتقد أيضا أن زيادة الناتج المحلي (النّمو الاقتصادي) يرجع إلى الزيادة التي تحصل في رأس المال الطبيعي؛ بالإضافة إلى الزيادة في عدد العمال الخام، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع، ولكن مع تعمّق الاقتصاديون في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة المجتمع ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين نذكر: آدم سميث، الفريد مارشال، كارل ماركس، مالتس وفيشر.

1ـ آدم سميث–Adam Smith–: والذي اتضحت اهتماماته بالعنصر البشري في كتابه الشهير"ثروة الأمم" حيث بين في أكثر من موضوع أهمية التربية كما بين سميث أهمية التعليم ورأى أن التعليم هو المجال الذي يمكن العنصر الفعال في استقرار المجتمع اقتصاديا وسياسيا.

2 ـ الفريد مارشال Alfered Marshall : كان أول من أشار إلى كون أن التعليم نوع من أنواع الاستثمار وكذا أهمية وضرورة الاستثمار في البشر.

3 ـ كارل ماركس Carl Marx: احتل العمل البشري (الانساني) لمفهومه الواسع مكان الصدارة في الفكر السياسي وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في الأهمية القصوى التي أولاها الفكر الماركسي للتربية باعتبار دورها الخلاق في إعداد وتكوين الانسان وتنمية قدراته بشكل عام، وقدراته الذهنية والفكرية بشكل عام.

4 ـ مالتس Maltus: جاء صاحب نظرية السكان المشهورة وأنصاره ليؤكدوا من جديد أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية، وإذا تتبعنا آرائهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التعليم في تنظيم العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد الطبيعية إلاّ أن كتاباتهم لم تتعرض بشكل صريح لفكرة الاستثمار البشري.

5 ـ فيشر Fisher: أدخل في نظريته رأس المال المعنوي العنصر الانساني ضمن عناصر رأس المال، وقد أكد "فيشر" وجوب استخدام رأس المال الانساني أينما وجد، فعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يساهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك، وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال الفكري والذي أكد بعض العلماء أنه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي؛ بل أكد البعض على أنه يتوقع خصوصا مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية والتي تحتاج مهارات ومتطلبات

خاصة بالكامل معها، مما يجعل التعليم والتدريب عنصران مهمان في تحقيق الميزة التنافسية.

إن مفهوم الرأس مال الفكري يرتبط بالدرجة الأولى بالمعرفة التي من الممكن أن تؤدي إلى خلق القيمة ويعرف كذلك على أنه "هو الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات الممكن استخدامها لخلق الثروة[23]".
ويفهم من هذا التعريف أن رأس المال الفكري هو معرفة المهارات والخبرات والتعليم المتراكم في العنصر البشري التي يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة. ويعرف الرأس مال الفكري أيضا على أنه مجموعة من المهارات والمؤهلات التي يمتلكها الفرد قد تكون فطرية أو مكتسبة أما من المنهاج الدراسي أو مكتسب من الخبرة المهنية.[24]،كما يعرف كذلك على أنه "جزء من رأس المال البشري للمنظمة يتمثل في نخبة من العاملين الذين يملكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم وتمكنهم هذه القدرات من انتاح الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة التي تمكن المنظمة من توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في موقع قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة ولا يرتكز راس المال الفكري في مستوى إداري معين دون غير ولا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يتصف بها"[25].

وانطلاقا من هذه المفاهيم لرأس المال الفكري يمكن القول انه يعد من أهم مصادر الميزة التنافسية للمنظمات المعاصرة، إذ أن استراتيجية التميز التي تتبناها المنظمة لا يمكن تحقيقها إلاّ من خلال النتائج الفكرية المتمثلة في الابداع والأفكار وبالتالي تقديم منتجات جديدة تشكلت من خلال عمليات البحث والتطوير؛ فرأس المال البشري يتمثل في تلك المعرفة التي قد تكون فطرية أو مكتبية (المهارات الخبرات، التعليم المتراكم في العنصر البشري) والتي يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة. ويمكن تلخيص مكونات الأساسية لرأس المال الفكري في النقاط التالية:[26]

توجد ثلاث (3) اتجاهات لتصنيف رأس المال الفكري: فبالنسبة للاتجاه الأول يبوب رأس المال الفكري إلى رأس مال بشري ورأس مال هيكلي، أما الاتجاه الثاني فيتخذ نفس الاتجاه الأول مع قليل من التغير إذ يقسمون أنصار

([23]) - ابراهيم صالح رضاء. المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، **نحو أداء متميز في القطاع الحكومي**، المحور الرابع، إدارة المعرفة ودورها في تطوير الأداء الحكومي، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص07.

([24])–José Allouche,encyclopédie des ressources humaines, vuibert,paris,2003,p133.

([25]). عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صال. **رأس المال الفكري، طرق قياسه، وأساليب المحافظة عليه**، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2007–2008،ص18.

([26])- مؤتمر محمد الفيصل. **العلاقة بين الرأس مال الفري وخلق القيمة**، دراسة ميدانية عن الصناعة المصرفية في دول الخليج العربي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد11، العدد3 لسنة 2009، دورية فصلية علمية ومحكمة تصدر عن كلية الادارة.



هذا الاتجاه رأس المال الهيكلي إلى رأس مال تنظيمي وآخر زبائني، أما الاتجاه الثالث فيقسم رأس المال الفكري إلى مهارات فردية وهياكل داخلية تعبّر عن تدفق المعرفة عبر المنظمة؛ وأخرى خارجية تعكس تدفق المعرفة عبر أصحاب المصالح الخارجيين مثل العلاقات مع الزبائن والمجهزين إلاّ أن الاتجاه الأكثر شيوعا يقوم على أساس تصنيف رأس المال الفكري إلى رأس مال بشري ورأس مال هيكلي ومضمون هذين المكونين على النحو التالي:

1.رأس المال البشري: يعد رأس المال البشري العنصر في رأس المال الفكري لكونه يعد محرك الإبداع والمورد الحاسم للقيمة غير الملموسة في عمر المعرفة ويتمثل في القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والابتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين، ويعرف رأس المال البشري من منظور الفردي بأنه حصيلة تفاعل أربعة عناصر تتمثل في التعليم، الإرث التاريخي، والتجارب والخبرات، أخيرا موقف الفرد خلال حياته، أما من منظور المنظمة يعد رأس المال البشري مصدر للابتكار واستراتيجية للتجديد، إضافة إلى الكفاءة والذكاء والقدرة الاجتماعية للتفاعل والاقتران مع الآخرين في الأداء والتميز وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة.

2.رأس المال الهيكلي: يتكون من رأس مال تنظيمي ورأس مال زبائني فيعبر عن قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الداخلية المتمثلة بالبنية التحتية الداعمة للعاملين والتي تشمل فلسفة المنظمة والنظم الخاصة برفع مقدرتها الإنتاجية ورأس المال ورأس المال الإبداعي الذي يعكس الملكية الفكرية مثل حق التأليف والنشر وبراءات الاختراع إضافة إلى المواهب والقدرات الذهنية وبذلك يعرف رأس المال الهيكلي بأنه مجموعة من الاستراتيجيات والهياكل والنظم والإجراءات التي بموجبها يستطيع المنظمة من انتاج وتسليم المنتجات إلى الزبائن. أما رأس المال الزبائن فيعبر عن المعرفة المتعلقة بأصحاب المصالح وخاصة الزبائن المؤثرين على حياة المنظمة؛ وعليه يكمن جوهر هذا المكون في المعرفة الموجودة لدى الزبائن التي لابد من اكتسابها لضمان استمرار ولائهم للمنظمة، وكسب زبائن جدد ولذلك تصوره الأدبيات بأنه انعكاس كامل قوة رأس المال البشري والهيكلي باتجاه العلاقات مع الزبائن لتحقيق رضاهم وولائهم من خلال تحديد المعرفة المطلوبة لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم وتكوين شبكة من التحالفات الاستراتيجية مع البيئة بهدف ترغيبها بالمنظمة، ونيل استحسانها ودفعها نحو بناء علاقات مع الزبائن وبسبب ارتباط هذا المورد بالعلاقات مع الزبائن فإنه غالبا ما يقاس على أساس الأقدمية في العلاقات؛ حيث يتفق أدبيات التسويق على أن



دوام العلاقة مع الزبائن يمكن أن تكون مصدرا قويا للميزة التنافسية وخلق القيمة. إلا أن الأصول الفكرية تقابلها الأصول المادية ويمكننا التفريق بين الاثنين:

الجدول رقم 1:المقارنة بين الرأس مال المادي والرأس مال الفكري

البيان	راس المال المادي	راس المال الفكري
الميزة التنافسية	مادي ملموس	غير مادي اثيري غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة	في عقول الافراد العاملين في الشركة
التمثيل النموذجي	الالة المعدات المباني	الافراد ذوي المعارف والخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالابتكار
نمط خلق الثروة	بالاستخدام المادي	بالتركيز والانتباه والخيال الواسع
المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي
الزمن	له عمر انتاجي وتناقص الطاقة	ليس له عمر مع تزايد في القدرات الابداعية

المصدر: عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفري في شركات الأعمال عمان، 2005،ص5[27].

إن البيانات الوارد في الجدول أعلاه تسمح بإدلاء الملاحظات التالية:

- إن رأس المال المادي لديه عمر انتاجي محدد ويتناقص بالاستخدام بينما الرأس مال الفكري له قيمة مفتوحة النهاية.

- إن رأس مال الفكري هو غير ملموس لذا تبرز صعوبة قياسه.

الخاتمة:

وفي الختام فالتعليم يعد من الأنشطة التي رافقت الإنسان منذ القدم إذ حظي باهتمام دول العالم كافة من أجل النهوض بمجتمعاتها وفق مستوى من الحضارة المتطورة والعلم والمعرفة. ومستوى التعليم لا يعتبر فقط أحد مؤشرات التنمية البشرية بل يعتبر أيضا مؤشرا هاما للنمو الاقتصادي، ويرجع اكتشاف أهمية التعليم في النمو الاقتصادي إلى الاقتصاديين القدامى فيرى التجاريين أن المهارة البشرية تمثل عنصرا من عناصر الانتاج وعليه فإنه ينبغي أن يهدف التعليم إلى زيادة المهارة البشرية حتى ترتفع انتاجية العمل في المجتمع، إذ أن التعليم يرتبط بالرأس المال الفكري ارتباطا وثيقا وذلك باعتبارهما نوعين من المنافسة المعتمدة على الفرد وعلى قوة دماغه. وعلى هذا

[27].يوسف عبد الستار حسين. دراسة وتقييم رأس المال الفردي في شركات الاعمال، 2005،ص5.



الأساس فإن أولى مهام التعليم تتمثل في مسؤوليته على استخراج المعرفة الضمنية لرأس المال الفكري، كما تتجسد العلاقة بين التعليم ورأس المال الفكري حيث أن التعليم يقوم باستثمار معطيات رأس المال الفكري وتطبيقها مباشرة لكسب الميزة التنافسية وعليه للتنمية البشرية حاجة ملحة للاستثمار في القدرات البشرية، فعلي الدول التكفل باستغلال هذه القدرات البشرية ومحاولة توجيهها لما يخدم المجتمع ككل، فكم من حضارة ارتقت إلا وكان وراءها مراعاة اهمية التعليم، واعتباره عصب التنمية البشرية.

قائمة المراجع

(1).ابراهيم صالح رضاء.المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، **نحو أداء متميز في القطاع الحكومي**، المحور الرابع، إدارة المعرفة ودورها في تطوير الأداء الحكومي، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، المملكة العربية السعودية، 2009.

(2).ابراهيم العيسوى.**التنمية في عالم متغير**، ط3، دار الشروق والتوزيع، القاهرة، 2003.

(3).حسن خلف فليح.**اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، ط1، عالم الكتاب الحديث، 2006.

(4).خيري خليل الجميلي.**التنمية الادارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.

(5).رشيد أحمد. **ادارة التنمية والتنمية الإدارية**، ط1، دار الشروق، المملكة العربية، 1979.

(6).صالح جمال حلاوة وعلي. **مدخل الى عالم التنمية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

(7).طارق السيد.**علم الاجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2007.

(8).عبد الموجود ابراهيم ابو الحسن.**التنمية وحقوق الانسان،المكتب الجامعي الحديث**، الاسكندرية.

(9).عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صال.**رأس المال الفكري، طرق قياسه، وأساليب المحافظة عليه**، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2007-2008.

(10).مراد الدعمة. **التنمية البشرية الانسانية (بين النظرية والواقع)**، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان،2009.

(11).نائل عبد الحفيظ العواملة. **ادارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)**، ط1، دار زهران للنشر، الاردن،2010.

(12).هشام مصطفى الجمل.**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي الوصفي**، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

(13).يوسف عبد الستار حسين. **دراسة وتقييم رأس المال الفردي في شركات الاعمال**، 2005.

المجلات:

(1).مؤتمر محمد الفيصل.**العلاقة بين الرأس مال الفري وخلق القيمة، دراسة ميدانية عن الصناعة المصرفية في دول الخليج العربي**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد11، العدد3 لسنة 2009، دورية فصلية علمية ومحكمة تصدر عن كلية الادارة.

(2).منظمة الامم المتحدة للتنمية البشرية. **تقرير التنمية البشرية**،2005،2003،2001.

المراجع باللغة الفرنسية:

José Allouche,**encyclopédie des ressources humaines**, vuibert,paris,2003.
www.Etudiant dz.net/v4 25/01/2011,
-www.google.com **:le rapport sur le développement humain** ,2010,doc de mouhssen Abou ramadan,p12,visité le 12 /09/2012

